أعرب عن أسفه من الأصوات الداعية إلى بث الإحباط وعدم التصويت

البراك أكد دور المرأة في انتخابات 16 مايو: إذا سمعتن أن صوت مسلم انخفض فاعلمن أنني قبضت من الحكومة

| كتبت فوز الظاهر |

أكد مرشح الدائرة الرابعة النائب السابق مسلم البراك دور المرأة في الانتخابات المقبلة وشدد في ندوته النسائية أول من أمس على معالجة مشاكلها.

وأعرب البراك عن سعادته لحضور النساء اللاتي حرصن على الحضور وممارسة حقهن السياسي «وحديث من القلب إلى القلب بين المرشح والناخبين».

وأشار في بداية حواره إلى أهمية الاستماع «الذي من خلاله نخلق حوارا جيدا ومن خلاله نصنع عهدا ووعدا»، وأشار إلى المجلس السابق المنحل الذي لم يتجاوز عمره عشرة أشهر في عمل غير مسبوق في تاريخ الكويت السياسي»، وأعرب عن أسفه الشديد من السلطة أو الحكومة التي بدأ صدرها يضيق من الديموقراطية.

وأشار إلى خطورة الموقف وانه من المهم معرفة أين يقع الخلل في قضية التنمية في الكويت.

وعن دور مجلس الأمة الفعلي ودور الحكومة قال «نحن نتحدث عن تنمية بمختلف قطاعاتها الصحية والتعليمية والبنية التحتية ودور المرأة والبدون والبطالة وأبناء الكويتيات، وأوضح ان كل ما يتعلق بهذه القضايا قد فشلت فيه الحكومة فشلا ذريعا».

وأوضح البراك انه في حديثه المباشر من القلب إلى القلب مع ناخباته لا يريد أن يبرر موقفا معينا لمجلس الأمة لكن من الضروري معرفة ان بعض القنوات الفضائية التي تتبع الحكومة بشكل مباشر تريد خلق الاحباط في نفوس المواطنين، وهذه القنوات تريد سرقة الحلم ومن حقنا أن نحلم بواقع جديد للكويت في كل القطاعات.

وأضاف «في نهاية الأمر أي مصلحة تنفذ ليس للمرأة فقط بل لأبنائها ولكل طرف في الأسرة المرأة تمثله»، وحفز النساء على الوقوف كناخبات في يوم 5/16 بأن تقف المرأة أمام ثلاثة وتنوب عن ثلاثة ستقف المرأة امام القاضي وأمام الضمير وأمام الله سبحانه وتعالى وستنوب المرأة في ذلك اليوم عن نفسها وعن الأطفال وعن الكويت».

مسلم البراك متحدثا

وأشار البراك قدر مكتوب على المرأة اختيارها للمرشح الأفضل.

وقال البراك ان من حق المرأة محاسبة النائب ومحاورته.

وذكر البراك ان المرأة وضميرها الحي ستدافع عن الكويت.

وتأسف البراك على بعض القنوات الفضائية التي تحاول خلق الاحباط في نفوس الشباب الكويتي «يقنعونكن بالعدول عن التصويت وعدم الذهاب للانتخابات»، وبأقوال تهدف إلى احباط البيت الكويتي لاظهار ان مجلس الأمة انتهى بالاستجوابات.

وقال «يريدون أن يحطموا أحلامكن»، وأكد ان من حق المرأة أن تسأل أين التنمية والصحة والتعليم الجيد وأين البنية التحتية، وأين حل مشاكل الاسكان والبطالة، وأسف على ان الشباب يجلس في بيت أهله سنوات عديدة بعد انتهائه من الدراسة لا يستطيع أن يتوظف والأم تيأس من رؤية ابنها يائسا وخائفة ان ينحرف لانه غير قادر على مجابهة مطالب الحياة والزواج وتكوين أسرة.

وأضاف انه «بفضل الله سبحانه وتعالى لم يسع في يوم من الأيام إلى بناء أرصدته في البنك ولم يحرص على البحث وراء أي مناقصة أو وراء القروض لأني لم أقبض من أي أحد».

- لن نسمح للحكومة والمتحالفين معها أن يسرقوا أحلامنا
- عرقلة عجلة التعليم هدفها تعطيل حياتنا فلا تنمية دونه
- الحيتان المتنفذون لا همّ لهم في التنمية وأموال الدولة تذهب هباء منثورا

وأوضح انه اذا سمعتن ان صوت مسلم البراك انخفض «فاعلمن انني قبضت من الحكومة وتسلمت الأموال»، ووجه البراك رسالة بقوة من دون ضعف من الجهراء إلى الحكومة وإلى المتحالفين معها اننا «لن نسمح لهم بإذن الله أن يسرقوا احلامنا»، وصرح ان «أحلامنا هي بناء الكويت ومستقبلنا والمحافظة على كرامتنا التي حفظها لنا الدستور الكويتي»، وشدد على انه سيكون حجر عثرة أمام رغبة كل من يهدم أحلامنا أو إذلال الشعب الكويتي وهذه قضية ساتبناها، ورد قائلا الدستور أعطانا الحق بأن نكون شركاء ولسنا اجراء عند أحد، ولا يريدون من المواطن والمواطنة أن يعوا ويفهموا حقوقهم أو دقة التفاصيل.

وأوضح البراك ان تعطيل عجلة التعليم هدفه تعطيل حياتنا لأن من خلال التعليم ستكون تنمية ومن دون التعليم لن تكون هناك أي آلية للتنمية، وخاطب البراك المعلمات وأشاد بدورهن وأنهن يعرفن انه لا توجد تنمية دون تعليم.

وقال أيضا اذا لم تكن هناك صحة جيدة فلن نتمتع بتنمية التعليم لان التعليم محتاج لعقل سليم ونير، وأردف ان بعض الأمهات يتمنين ألا يمرضن حتى لا يذهبن لمستشفيات حكومية للعجز والنقص داخلها.

وأوضح البراك ان لدى الكويت ثروة هائلة وعدد سكان قليلا ومساحة صغيرة مع قلة التدبير من الحكومة التي أوقعتنا بما نحن فيه، فلماذا لم تسع الحكومة لاستغلال هذه الثروة الهائلة لمساعدة الكويتيين، لبناء جامعات ومستشفيات؟

وأوضح البراك ان بعض الآباء أخذوا قروضا لتعليم ابنائهم خارج الكويت لانه لا توجد جامعات تحقق طموح الأبناء، وايضا معاناة الأم البدون التي أبناؤها كويتيون، بحيث ان ذهب إلى كلية الشرطة للتسجيل رفضوا طلبه وقالوا له أمك بدون، كذلك اذا ذهب للجيش قالوا ان خالك عليه قيد أمني واذا ذهب للمطافئ ردوه واذا حاول أن يدرس في الجامعة قالوا نسبته قليلة وإذا ذهب للحرس الوطني قالوا له العدد محدود، والنتيجة جلوس الولد في البيت وقد يكون في البيت أكثر من ابن والأب من ذوي الدخل المحدود.

وأوضح ان اموال الدولة ذهبت هباء منثورا وان المسؤولين والحيتان والمتنفذين ليس لديهم أي هم في تنمية الكويت بل ارضاء النواب فقط في مناقصة أو قرض ذي فوائد أو دعم من تاجر أو اذا ضاقت عليهم السبل وتم اغلاق الطرق يقومون باعطاء الشيكات المدون بها 400 و500 ألف دينار، ويعتقدون انهم يلعبون دون شعب لا يعرف أن يحاسب.

وناشد البراك الناخبات بعدم تسليم الكويت أو بيعها لكبار المتنفذين أو السلطة أو لأطراف حكومية تخاذلت، وكرر قوله ان النساء اليوم قدر لهن أن يصنعن ويغيرن هذا الواقع.

وشدد على الحرص على اموال الدولة وان يذهب هذا المال في الطريق الصحيح، وتطرق لمساكن «الشعبيات» وقال أذلوا الناس بها وعلينا ايجاد حلول لكثير من المتضررين.

وتطرق البراك ايضا لمشكلة الضبط والاحضار للمدنيين وان النساء يقبض عليهن في الشوارع ويتم انزالهن وأطفالهن لأن المرأة عليها الف دينار دين، وتطرح في السجن ولا حتى أهلها يستطيعون اخراجها لانهم ايضا مطلوبون، والحكومة متقاعسة ومتخاذلة وعاجزة ان تجد حلولا

المتحدثون في الندوة (تصوير جلال معوض)

اعتبر أن تمزيق الوحدة الوطنية أخطر من الغزو الصدامي

الخلفان: لا أسعى إلى التوزير

| كتب فهد المياح |

اعتبر مرشح الدائرة الثانية الدكتور عبدالواحد الخلفان ان الامن الاجتماعي اولوية في المرحلة المقبلة بسبب المؤثرات على الوحدة الوطنية ومظاهر شق الصف وتقسيم البلد إلى حضري وبدوي وسني وشيعي ومناطق داخلية وخارجية، مشيرا الى ان التفرقة والتقسيم الفئوي اخطر من الغزو الصدامي، مؤكدا اهمية الابتعاد عن تمزيق الوحدة الوطنية والعمل على التلاحم للمحافظة على البلد.

وقال الخلفان خلال ندوة «الى اين؟» اول من امس ان الكويتيين امام مرحلة مهمة يجب ان نعترف فيها ان مستقبلنا في خطر بسبب الوضع المتشنج في البلد ملقيا بمسؤولية التغيير على الناخبين فيجب النظر إلى وجوه برلمان 2009 لأنه سيشكل مستقبل الكويت وان ننتبه بحذر لمن يهدد باستجواب رئيس الحكومة القادم حتى قبل معرفة من هو! وهؤلاء يسعون اما لدغدغة الشارع او بالفعل يريدون استجوابات عبثية تعيدنا لوضع سيئ سيقضي على ديموقراطيتنا.

وكشف انه لا يفكر بقبول حقيبة وزارية لأنه يهدف لمصلحة المواطنين ويسعى لخدمتهم بالدرجة الاولى وان الكويت غير مهيأة لوجود الاحزاب خصوصا في ظل التجارب في المنطقة العربية التي توضح عدم فهم لطبيعة الاحزاب وبرامجها، مبينا ان قانون الاستقرار المالي يحتوي على مثالب يجب اعادة النظر فيها.

وبين الخلفان خلال ندوته التي حملت عنوان (إلى متى؟) ان الظروف السياسية التي يمر بها البلد خلال السنوات الماضية زرعت هذه الحالة من الاحباط بسبب خوفنا على المستقبل فنحن نخشى على وطننا وقد جربنا هذا الخوف على الوطن ابان مرحلة الاحتلال في 1990 ولهذا فنحن نعلم مدى قيمة هذه الارض وما تمثله، فالبلد اليوم يستحق منا التساؤل حول سبب استمرار حالة التأزيم السياسي في الكويت الذي بدأ ولم ولن ينتهي فخلق 5 حكومات في ثلاث سنوات وصراخا وانحدارا في الطرح وتوقف المشاريع التنموية بالبلد فآخر مشاريعنا كانت قبل 15 عاما والكثير من العلامات المؤلمة لتشكل حالة من الفوضى السياسية في الكويت، فكل المشاكل لها حل ولكن المطلوب ايجاد حلول ومعالجة هذه المشاكل وهي امانة يجب ان يعيها الناخبون والمرشحون خلال المرحلة المقبلة فالارادة الصادقة هي الحل للتغيير.

وتطرق الخلفان إلى عجز الحكومة عن تقديم خطة مرسومة واضحة المعالم وغياب التجانس الحكومي او وزراء فاعلين اكفاء فاللوم لا يقع على مجلس الامة فقط في ما يحدث بالبلد فالحكومة لها نصيب كبير من اللوم خصوصا في ظل القضايا الحيوية المهمة المهملة في البلد في الرعاية الصحية المتهالكة والقضية التعليمية ومشكلة الاسكان الازلية ومشكلة التوظيف وتخويف الشباب من اللجوء للقطاع الخاص حيث سببت حالات الفصل غير المبررة في اعادة الشباب إلى القطاع الحكومي وبالتالي البطالة التي تنتظرنا وانتظار الكويتية لخمس سنوات لتحصل على وظيفة وكذلك الشاب الكويتي، مشيرا إلى الازمة المرورية التي تنعكس على حياتنا ككل بسبب الازدحام المروري الذي يكلف التأخير الذي له كلفة اقتصادية لتكون ضمن دوامة الازمات الازلية في البلد.

وتطرق إلى مشكلة فئة «البدون» الذين لا تزال معاناتهم مستمرة دون وجود اي دور لمعالجة هذا الملف المتورم وتكبر القضية ككرة الثلج وحال هؤلاء المستضعفين مرهونة بشعارات لمرشحين يتناسون ما نادوا به فور وصولهم، فالنائب الصادق بات عملة نادرة فمن يصل لا يفكر بهموم الوطن وآمال الشارع وتبدأ المكاسب الشخصية والمساومات ووضع الاجندات الخاصة فوق اولويات المواطن والوطن.

ولفت إلى ان المواطن اصيب بالاحباط لأنه يرى ان من يتبنى قضايا البلد عدد قليل للغاية، فثقافة التهويل والضرب تحت الحزام لن تنفع والشعب الكويتي يدرك خطورة الاوضاع وان مستقبل الاجيال هي امانة وان هؤلاء مكشوفون للشارع الكويتي.

واستعرض الخلفان مدى الاهمال الذي تعيشه منطقتا الدوحة والصليبخات على الرغم من الرقعة الجغرافية الكبيرة والكثافة السكانية مما خلق اخطاء بسبب غياب مرافق ومراكز صحية وتعليمية وخدمية تحقق طموحات سكان المناطق، مناشدا الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فتح فرع في هذه المنطقة على دوامين ليحقق طموحات المواطنين في هذه المنطقة الجغرافية تقليلا للزحمة ومن اجل راحة المواطنين كاشفا انه يرى قضية اسقاط القروض تحقق مصلحة المواطن مع مراعاة مصلحة البلد

- برلمان 2009 سيشكل مستقبل الكويت
- «تفنيش» العمالة من الخاص جعل الشباب يحصرون تفكيرهم في «الحكومي»
- الفضلي: تجربة الديموقراطية الكويتية في خطر
- مطلوب هدنة تعطى فيها الحكومة فرصة لإنجاز المشاريع

فالمشكلة تكمن في الفوائد المركبة ولهذا فهو يؤيد اسقاط الفوائد المركبة من قبل البنوك لأنها وجدت في غياب من البنك المركزي.

من جانبه، أكد الناشط السياسي الدكتور خالد الفضل ان العرس الديموقراطي ينبغي ان تتحدث فيه عن حالة الاحباط والتوتر والقلق التي تسود البلد والكويتيين وكان البهجة قد سرقت من اهل الكويت واختلاف الطرح ليصبح اكثر ميلا نحو الطائفية والعرقية والقبلية والعنصرية ولهذا نرى ان المجتمع الكويتي بات ينشق إلى فرق عند اي قضية.

واضاف: ان المجلس السابق لا يمكن ان نسميه مجلسا تأزيميا بل كان هناك اعضاء تأزيميون ولهذا نرى ان هناك اعضاء ركزوا على الجانب الرقابي واهملوا الجانب التشريعي حتى باتت التجربة الديموقراطية الكويتية في خطر ولهذا كان سمو الامير ينادي بتخفيف حدة التوتر والصراخ وحالة التأزيم مستمرة منتقدا كلام وشعارات بعض المرشحين الذين يصبحون نوابا ويراهنون على قصر ذاكرة الناخب فيتناسون ما طرحوه حول القضايا التي كانوا يدغدغون بها مشاعر المواطنين وهؤلاء ليسوا النوعية التي نريدها في المجلس المقبل خصوصا ان الكويت أمام منعطف خطير، فالكويتيون يقولون ان الديموقراطية باتت وسيلة يتم فيها تعطيل التنمية ولهذا يجب حسن الاختيار.

وركز الفضلي على اسس الاختيار فقال: يجب اختيار الكفاءة والرؤية والثقافة الواضحة للعمل والتطوير، فالتركيز على العملية التعليمية هو اساس عمل من يريد تمثيل الامة فالملف التعليمي به الكثير من القضايا، فيجب اختيار اصحاب الكفاءات فعلى سبيل المثال ان الانتخابات الفرعية باتت تخرج صاحب النصيب الكبير من الاصوات داخل القبيلة على حساب الكفاءة وكذلك نريد من يسعى للتوفيق والتنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فعضو البرلمان لا يجب ان يصارخ ويهاجم الحكومة فالمطلوب هدنة يتم فيها اعطاء الحكومة فرصة للعمل وابداء ما لديها من مشاريع وبرامج ولهذا نريد اعضاء في هذه المرحلة المفصلية يعرفون مستقبل التجربة الديموقراطية ولهذا نريد نوابا يملكون الكفاءة والتواصل والاتصال.

من الحضور

أكد أن احتجاز بعض المرشحين جعل منهم أبطالا

السلطان: لو أُدرجت ضمن وفد برلماني فيه امرأة ... فلن أسافر معه

السلطان والمضاحكة والأحمد والملا

جانب من الحضور (تصوير طارق عز الدين)

| كتب حازم الصالح |

في تأكيد واضح لرفضه دخول المرأة البرلمان عقد النائب السابق مرشح الدائرة الثانية خالد السلطان العزم على رفض السفر مع وفد برلماني في اي مهمة رسمية اذا ضم امرأة.

جاء ذلك في الندوة التي عقدها الناشط السياسي والاقتصادي عبدالله نجيب الملا في ديوانه اول من امس.

وأكد السلطان ان حركة الاحتجازات التي تعرض لها بعض المرشحين جعلت منهم ابطالا امام قبائلهم ودوائرهم الانتخابية، لافتا إلى ان مرشحا في الدائرة الخامسة قبل احتجازه كان ترتيبه في الفرعيات رقم 13 ولكن بعد احتجازه اصبح في الترتيب الثاني في دعم قبيلته للمرشحين.

وقال السلطان انه «في حال فوز المرأة في الانتخابات البرلمانية المقبلة وفي حال وصوله كذلك فاذا اقتضت الضرورة وكلف بمهمة رسمية خارج البلد ووجدت من ضمن الوفد البرلماني امرأة فإنه سيرفض السفر».

واضاف السلطان بأن «موضوع مصروفات ديوان رئيس الوزراء يجب التأني فيه اولا حتى لا نتهم الآخرين جزافا»، لافتا إلى ان «هناك الكثير من الاتهامات التي تعرض لها عدد من الشخصيات وفي نهاية الامر لم يدانوا بأي شكل من الاشكال»، وفي رده على سؤال حول اثم من يصوت للمرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية المقبلة، اكد السلطان ان «البيان الذي خرج وتحدث عن ذلك كان من قبل الحركة السلفية وليس من التجمع السلفي، وبالنسبة لهذا الموضوع فيجب العودة فيه لأهل الفتوى».

وعاد السلطان مجددا في حديثه عن مصروفات ديوان المحاسبة قائلا ان «اثارة الشبهات دون ادلة قوية ودامغة تؤدي إلى حالة من الفوضى»، لافتا إلى ان «المرشح عليه ان يلتزم بالمبادئ الشرعية وان يتجه نحو الحوار العقلاني».

اما مرشح الدائرة الثانية خالد المضاحكة فقال إنه «كان يتمنى بأن يقر قانون الاستقرار المالي قبل حل مجلس الامة حتى لا تتهم الحكومة بسوء النية»، مشيرا إلى ان «هذا القانون بالامكان اجراء بعض التعديلات عليه في مجلس الامة المقبل»، موضحا بأنه «لايوجد قانون جيد بنسبة مئة في المئة».

اما مرشح الدائرة الثانية عبدالله الأحمد فقال إن «قانون الاستقرار المالي لا تنطبق عليه صفة الضرورة نظرا لان الازمة المالية العالمية التي أثرت سلبا على اداء الاقتصاد بدأت منذ ستة أشهر على الاقل»، مشيرا إلى انه «ما دام هناك ازمة مالية عالمية لها تداعيات سلبية على واقع البلد كان يفترض ان تتم الحلول من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية لانتشال البلد من هذه الازمة».

- الكثيرون وجهت لهم اتهامات ولم يدانوا فيجب التأني في موضوع مصروفات رئيس الوزراء
- المضاحكة: كنا نتمنى إقرار «الاستقرار» قبل الحل حتى لا تتهم الحكومة بسوء النية
- الأحمد: الأزمة المالية منذ 6 أشهر وقانون الاستقرار لا تنطبق عليه الضرورة